دفع الشارح قدس سره بتفسير قوله اى فاعل ذلك
المفعول عايرد على المص من ان ضمير قوله فاعله ان
كان راجعا الى كل مفعول فكون قوله هذا
منافيا لقوله ولا يقع المفعول الثانى
ولا الثالث اه ته
لم اطلب محذوفا اى لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعنى
قوله ولكننى اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى وح يستقيم المعنى
يعنى انى الاسعى لاذنا معيشة ولا يكفينى قليل من المال ولكننى اطلب المجد الاصيل
الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل
لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه لى فصل المبتدا حيث قال
ومنها المبتدا لكثرة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا لكل مفعول
فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا للفعل
متعلق به واقيم هو اى المفعول مقامه اى مقام الفاعل اذا كان عاملة فعلا اى
تغير صيغة الفعل الى فعل اى الماضى المجهول او يفعل اى المضارع المجهول فيتناول مثل
استفعل وانفعل ويستفعل ويفتعل وغيره مما من الافعال المجهولة المزيد فيها
لا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا
تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده الاتاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه
مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبنى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد
المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكم المفعول الثالث
من باب علمت فى كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو كان
لاسيه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول
معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت
واعلمت فى انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت والمفعول معه
لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو والتى اصلها العطف وهى دليل الاتصال
والفاعل كما جاز ولا يدون الواو فانه لم يعرف كونه مفعولا معه اذا وجد المفعول
فى الكلام مع غيره من الفاعل التى يجوز وقوعها موقعه تعين ان المفعول به له اى
قوله ولا يقع المفعول الثانى اى لا يقع يظهر لا يقع من لا يصح
يجعل مصدرا لا يقع فاعلا كلمة لا يصح او يجعل مفعولا لذلك
الكلمة بحسب اقتضاء ذلك الفعل مثلا هذا معنى القضية عند اهل العرف
كذا قرره الشارح

لو قوعه

قوله فلا يكون الواحد منها اذ كان المستثنى من المجموع فيكون الاستثناء
استثناء منقطع او يكون المستثنى من احدهما فيلزم ان يكون
الاستثناء استثناء الشيء عن نفسه وهو باطل ولا يخفى تفسير
الشارح وهو لا يوجد شيء من الامرين الذى يرى مجموع هذين الشيئين
وبين احدهما فيكون الاستثناء استثناء مستقل والمستثنى منه محذوف
قوله وهما متضادان اشارة الى جواب سؤال مقدر وذلك السؤال ان يقال
اذا لم يكن العلمية شرطا فى العدل ووزن الفعل فجاز ان يكون فيها كلمة العدل
ووزن الفعل والعلمية فاذا يكون تلك العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل
لان العلمية ليست بشرط فيها فاذا لا يصدق كل ما فيه علمية موثرة اذا كان
صرفه وجوابه ان يقال ان العدل ووزن الفعل متضادان اى لا يجتمعان
معا بالاستقراء متوسط اما اذا فمن لشرطية ومنصوب الجواب ددكلمة
مثلا شرطية مجرور ابدا بعد مضاف او مراد شرطية بتاويل مفرد
او لو مضاف اليه او لو اذا لك او لم دون ومنصوب الجواب يعنى جوابا
مفعول فيه دمثلا اذا تبغى الاعز فيهما شرط مضاف اليه
وجب جواب وجبنك مفعول فيه
والمستثنى بها مفرغ بحذف المستثنى منه لتقييد الكلام لا لمجامع العلمية
سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة الاسبابا او السبب الذى
العلمية شرط فيه قوله الا العدل استثناء عما بقى من الاستثناء
الاول اى استثناء بعد تقييد المستثنى منه فالا يلزم تعدد الاستثناء فى امر واحد

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)